هل عام ٢٠٠٧ هو عام الحرب في الخليج

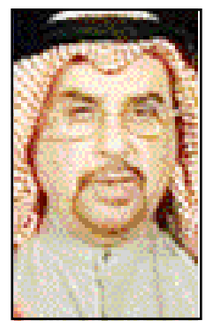

محمد الرميح

المؤشرات الحسية واضحة، وهي تقترب من الحسم العسكري إذا لم يتدارك العقلاء في اللحظة الأخيرة دفع هذه الحرب المدمرة إلى بعيد. والسنة الحالية تلفظ أنفاسها الأخيرة نجد أن هناك أصواتاً تقربنا من الحرب التي لا يريدها احد، إلا أن الأحداث تأخذنا إليها وبسرعة من الدفع الذاتي لا يستطيع احد أن يتقيها، فهي تبدو وقد استحوذت على الميكانيكية الخاصة بها.
المؤشرات تعتمد على اثنين واضحين، الأول هو التوجه لإصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران وتحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو القرار الذي تم التلكؤ حوله لفترة طويلة من الزمن، والبند السابع يعني قمة الجدية في تطبيق القرار والسير به نحو نهاياته المحتومة، إذا يعرض الدول التي لا تطبقه إلى عقوبات، وقد يتيح استخدام القوة.
والمؤشر الثاني هو دخول عمارة حربية ضخمة تابعة للولايات المتحدة وتتبعها بريطانيا إلى الخليج، عبارة عن حاملات للطائرات وبوارج وكاسحات ألغام، في عرض للقوة العسكرية غير مسبوق منذ ثلاث سنوات على الأقل إبان الإعداد للحرب على العراق.
الأدبيات الأميركية والغربية -بشكل عام- تبرر هذا الحشد وذلك الإصرار على اتخاذ قرارات حاسمة من عدد من الزوايا، أولها أن إيران في سياساتها الحالية هي مربط الفرس في الاضطراب الحاصل في المنطقة، على الأقل هذا ما يؤمن به كثير من المحللين والسياسيين القريبين من البيت الأبيض ومن مقر رئاسة الحكومة البريطانية وبعض الدوائر الغربية.
ويشار غالبا إلى أن إيران بجانب طموحها في الحصول على السلاح النووي- الذي قد يغير جذريا من توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ويعطيها نفوذاً واسعا في مجالها الحيوي- هي ليست كباكستان، تحتاج إلى الرادع النووي لأسباب خاصة بها، بل هي تتوق إلى ذلك النوع من التسليح من اجل تأكيد النفوذ وإشاعة تصورها لنوعية الحكم المطلوب في المنطقة. فالثورة الإيرانية كونها ثورة لا بد أن تجاهد لتصدير ما تؤمن به، فهي كما يقول احد المعلقين كراكب الدراجة، أن توقف عن تحريك قدميه توقفت الدراجة وسقط راكبها على الأرض!. فوق ذلك فان الشكوى من أن إيران تضغط بشدة من جهة أخرى على «الديموقراطيات الناشئة» في المصطلح الغربي، وهي الديموقراطيات في لبنان وفلسطين والعراق.
حقا أو باطلا ترى الدوائر الغربية أن إيران تحت علم «مناصرة العرب ضد إسرائيل» تتقدم بسرعة في نشر تصورها وتجد لها موضع قدم في كل المناطق الثلاث، بل وفي صفوف آخرين تحت غطاء سياسي، ليس بالضرورة مماثلين لها في المذهب، ولكن مناصرون لها في السياسة.
بناء على هذا التحليل فان كلفة تأمين السلم في الشرق الأوسط التي يتوجب أن يدفعها الغرب وخاصة الولايات المتحدة، وان كانت كلفة باهظة مالاً ورجالاً، إلا أن التراجع أو التراخي في دفع تلك الكلفة السياسية قد ينتج عنه أضرار اكبر Aبكثير مما هو ظاهر حاليا مالا ورجالا ونفوذا.
تقرير بيكر-هاملتون الأخير، الذي يبحث عن مخرج لتقليل مقاومة السياسة الأميركية، الذي وجد أمام اقتراحاته اصطفافات مختلفة داخل المنطقة، وفي أروقة المؤسسة الأميركية الحاكمة، والذي أشار إلى حكمة الحوار مع كل من سورية وإيران، وأهمية النظر إلى القضية الفلسطينية وذلك من اجل تخفيف الضغط على القوات الأميركية في العراق من جهة، وتقليل الاستقواء على الديموقراطيات الناشئة من جهة أخرى... هذا التقرير وجد في واشنطن من يقرأه قراءة معاكسة، مفادها أن إيران هي صلب عدم الاستقرار في المنطقة لا غيرها من العواصم، ومتى ما طُوعت إيران بشكل ما لن يبقى لأي من العواصم أو الجماعات السياسية الأخرى ملاذ تلجأ إليه، كون إيران هي صاحبة النفوذ المعنوي، وهي صاحبة «كيس النقد» الأهم في التمويل وهي أيضا صاحبة القول الفصل لمن يتبعها من قوى إقليمية.
بناء على هذا التحليل المبالغ فيه الذي صاحبه تحليل آخر وهو أن كلفة التراجع الأميركي سواء في العراق أو في غيرها من المناطق، هي كلفة باهظة ماليا وسياسيا، ليس في الوقت الحالي ولكن أيضا لعقود مقبلة، ولأن كل المحاولات التي تمت سياسيا لإيجاد مخرج أو باب خلفي لتخفيف المواجهة، لم تجد لها آذانا صاغية في نهاية المطاف، فان العض على الأصابع عملية غير مجدية وتستنزف الطاقات، لذلك فالتوجه إلى أساس المشكلة من اجل التعامل معها تعاملا جذريا هو الأجدى.
لا احد يعرف على وجه اليقين كيف سيتم مثل هذا التعامل إلا أن المؤكد أن مشروع القرار الامي لحصار إيران وزخم تدفق العمارة العسكرية إلى الخليج -كل ذلك مقرونا بصيحات تغير الإستراتيجية الأميركية والغربية التي سادت في الثلاث سنوات الأخيرة- ينبئ للمتابع بأن شيئا كبيرا يمكن أن يحدث، ومركز ذلك الشيء هو الخليج.
عودتنا إيران في ربع القرن الماضي أنها تجيد المناورة وتستفيد من أخطاء الآخرين ولكنها تقيم حساباتها على ميزان دقيق. لقد تخلصت من عدوين كبيرين في الشرق والغرب من حدودها، هما حكم طالبان المتشدد وحكم صدام حسين العدواني، وسقط في كفها ثمرتان ناضجتان هما كابول وبغداد،كما استطاعت أن تقنع الشارع العربي بجديتها في الوقوف أمام الصلف الإسرائيلي، ليس بشكل مباشر ولكن بدعم واضح للمانعة العربية «الفلسطينية أو اللبنانية» عن طريق دفع المال والسلاح والتدريب. كما انها تمددت في الجانب العراقي بسبب علاقاتها القديمة مع بعض إطراف المعارضة العراقية السابقة، أو بسبب حاجة بعض القوى الجديدة العراقية إلى المساندة. إلا أن بداية العام الجديد ربما يشهد بداية تقلص امتداد النفوذ، وهو أمر طبيعي فهناك دائما حدود لاستمرار القوة والنفوذ لأي قوة،حتى لو كانت بمثل القوة الإيرانية.
المساحة الزمنية التي تفصل بين تراجع القوة والنفوذ الإيراني وبين الاستفادة القصوى مما تحقق من نفوذ ستبقى عالقة في يد متخذ القرار الإيراني، ولعل أول ما يمكن التفكير فيه هو مراجعة «الاستقواء على الديموقراطيات الناشئة» بخاصة في العراق ولبنان، ومن ثم فلسطين بالمساعدة في إيجاد مخارج محلية للأزمات.
لو تم هذا فان الأطراف الداخلة في اللعبة الصعبة في الأشهر الأولى من العام المقبل يمكن أن تقلل الخسائر الهائلة المتوقعة من الصدام المباشر، فتكلفة السلم هي اقل كثيرا من تكلفة الحروب وأفضل مردودا للشعوب، بخاصة إذا كانت حروباً مفتوحة على الزمن وعلى الأدوات المستخدمة فيها. وما على الأطراف الداخلة في اللعبة إلا النظر بعين حكيمة لما يمكن أن توفره لشعوبها جراء التواضع في رسم الأهداف المرادة.
يبقى العرب والخليجيون الذين ستضطرم منطقتهم بحمم النار المكنة على هامش التغييرات الكبرى التي ترسم.

نقلا عن صحيفة (الرأي العام) الكويتية

مؤسسة رواد" الإماراتية تستعرض الانجازات التي قامت بها خلال الفترة الماضية

شارقة / وام :
أشاد مجلس إدارة مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد" بدعم صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة ورعاية سموه للمؤسسة والتي أسهمت في مساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإمارة الشارقة وتهيئة المناخ الملائم لإنشائها وتطورها وتوفير فرص التمويل المناسبة لها.
وثمن مجلس الإدارة تشجيع وحرص سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة في دعم أنشطة وخدمات المؤسسة والإسهام في توثيق علاقاتها الإيجابية مع مختلف الدوائر الحكومية المحلية وشبه الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.
واستعرض المجلس خلال الاجتماع الذي عقد أول من أمس في مقر المؤسسة في دائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة وحضره سعادة أحمد محمد المدفع نائب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة سعادة عبد العزيز تريم وسعادة محمد عبد الله وسعادة محمد علي السركال وسعادة شامس الشامسي الانجازات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة الماضية من العام الجاري والدور الذي من أجل تحفيز الشباب المواطن على الدخول والانخراط في العمل الحر ومساهمتها الفاعلة في تأهيل وتدريب مجموعة كبيرة من المواطنين والمواطنات لتمكينهم من البدء بمشاريعهم الجديدة أو القائمة على أسس علمية سليمة.
وبحث الاجتماع إمكانية التعاون مع المؤسسات الدولية لتقديم الدعم لأصحاب المشاريع الصغيرة ومساعدتهم في إيجاد أسواق جديدة لتسويق وترويج منتجاتهم وخدماتهم .
واعتمد مجلس الإدارة الخطة التدريبية للعام٢٠٠٧ وذلك بعد النجاح الذي حققته تلك البرامج في العام٢٠٠٦ ومساهمتها الفاعلة في تأهيل وتدريب عدد كبير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
وفي نهاية الاجتماع قرر مجلس الإدارة رفع تقرير شامل للمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة عن أعمال المؤسسة والانجازات التي تحققت والخطط المستقبلية.

نبذة تاريخية عن المملكة العربية السعودية

نشأة المملكة العربية السعودية بفترة مخاض سياسي بدأ من عام ١٧٢٧م، وتوجت بإعلان الدولة عام ١٩٣٢م.
وعلى قدر الاضطراب الذي شهد ميلاد الدولة، بما رافقه من نزاع سياسي داخلي بين القبائل والأمراء المتصارعين، فضلا عن تدخل قوى خارجية، جاء الميلاد تعبيرا عن مدى قدرة عائلة آل سعود على اجتياز أزمات سياسية متلاحقة، وتوطيد دعائم الحكم ، وبدء أول نظام سياسي حديث بالمنطقة استطاع أن يكون نموذجالاستقرار السياسي والتنمية المتواصلة على مدى عقود لاحقة.وساهم اكتشاف النفط في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي في توفير دعم اقتصادي أتاح للدولة توطيد دعائم الحكم في فترة وجيزة.

نشأة الدولة السعودية:

تعود جذور أسرة آل سعود إلى تاريخ ممتد في قلب الجزيرة العربية. وهم مؤسسو الدولة السعودية الحديثة.
ويقسم المؤرخون تاريخ المملكة العربية السعودية إلى ثلاث دول متعاقبة؛ حيث اتسمت الحالة السياسية و الاجتماعية في الجزيرة العربيةفي أوائل الثامن عشر الميلادي (القرن الثاني عشر الهجري) بالاضطراب والتنازع بينالولايات المتناثرة.

مراحل التطور السياسي و الإقتصادي بالسعودية:

واستمرت حالة الفوضى السياسية إلى أن نشأت الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤-١٨١٨ م) (١١٥٧-١٢٣٣ هجرية) بجهود الإمام محمد بن سعود. ولكن ماليثت الدولة أن تعرضت لهجوم من الدولة العثمانية ممثلة في والي مصر محمد علي باشا، أدى إلى سقوطها.
وشهدت مرحلة الدولة السعودية الثانية (١٨٢٤-١٨٩١م) (١٢٤٠- ١٣٠٩ هـ) اضطرابات سياسية نتيجة الحملات العسكرية المصرية التي استهدفت الأمراء الحاكمين، فضلا عن التنازع بين القبائل القائمة على الحكم. ولكن تخللت تلك الفترة نظم حكم مستقرة.
وتمثل مرحلة الدولة السعوديةالثالثة (١٩٠٢ م- حتى الآن) (١٣١٩ هـ -حتى الآن) النشأة الحقيقية للمملكة العربية السعودية كأول دولة حديثة في المنطقة.
واستطاع جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود تأسيس دولة كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ المنطقة، حيث تم توحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية ، وتحقيق تنمية اقتصادية غير مسبوقة.
وشهوم التاسع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م (السابع عشر من شهر جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ) صدور أمر ملكي أعلن فيه جلالة المغفور له الملك عبد العزيز توحيد البلاد وتسميتها باسم (المملكة العربية السعودية) ابتداء مؤهم الخميس الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م (٢١ جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ).
لم يكن متاحا للنظام السياسي في السعودية أن يتطور بدون قاعدة اقتصادية قوية، فقبيل اكتشاف النفط، كان الاقتصاد السعودي جزئي وصغير يعتمد على التجارة، وتصدير المحاصيل المحلية مثل البلح، والإيرادات السياحية من قبل الحجاج الذين يقصدون مكة المكرمة والمدينة المنورة.
وبالتزامن مع مرحلة نشأةالدولة الجديدة، لعب النفط واكتشاف الثروات المعدنية دورا مهما في دعم استقرار الدولة الحديثة، حيث بدأت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ م في دعوة العديد من المستثمرين الأجانب للاستثمار في الثروات البترولية والمعدنية بالمملكة. ولكن لم تتوصل جهود تلك الشركات إلى أي نتائج.
وعادت الحكومةالسعودية عام ١٩٣٣م لمنح امتيازا للتنقيب عن البترول واستخراجه لشركةستاندر أويل اوف كاليفورنيا (سوكال آنذاك و شيفرون حاليا) في مساحة قدرها ٤٩٥٩٠٠ ميل مربع. وبعد عدة أشهر من توقيع الاتفاقية، أظهرت نتائج عمليات التنقيب عن النفط دلائلمشجعة لوجوده في منطقة جبل الظهران.
وعلم ١٩٣٨م تم اكتشاف النفط بكميات تجارية. وتم تصدير أول شحنة من البترول السعودي من ميناء رأستنورة في مايو ١٩٣٩م.
وسلهمت الاكتشافات البترولية، بما وفرته من موارد اقتصاديةهائلة متمثلة فيإيرادات النفط عام ١٩٣٨، في توطيد دعائم الدولة الجديدة، اتساقا مع خطط للتنمية استهدفت تطوير كافة مظاهر الحياة في المجتمع السعودي.
واستطاعت السعودية، بسبب الزيادة الحادة في إيرادات البترول عام ١٩٧٤، أن تكون واحدة من أسرع الدول المتنامية اقتصاديا في العالم.
وتتسم تجربة التحول الاقتصادي الهائل الذي أحدثته المملكة خلال القرن العشرين ودخولها القرن الواحد والعشرين بقدرة على تحقيق النمو دون إضعاف البنية الاجتماعية مع المحافظة على القيم والمعتقدات الاجتماعية والدينية.

السكان

تتسم التركيبة السكانية للمملكة العربية السعودية بمعدل نمو مرتفع نسبيا مقارنة بمعدلات المنطقة العربية، وبالقدرة على التعايش بين الفئات السعودية والفئات المهاجرة، وارتفاع نسبة التعليم، وانخفاض نسبي لمعدلات البطالة، مما يهيئ سوق عمل ملائمة لمشروعاتالاستثمار الجديدة.
ويصل معدل النمو السكاني في السعودية ٣,٢٤ في المائة، وهو مؤشر متوسط بين الكويت ذات أقل معدل للنمو السكاني في المنطقة العربية (٠,٧ في المائة)، وأعلى معدل للنمو السكاني في المنطقة متمثلا في الإمارات العربيةبنسبة ٥,٨٤ في المائة.
ويزيد معدل النمو السكاني بالسعودية على المتوسط السائد في العالم العربي وهو ٢,٣٧ في المائة.
ويشير معدل النمو السكاني المرتفع بالسعودية إلى زيادة معدلات الخصوبةانخفاض معدلات الوفاة نتيجة التحسن في مجال الرعاية الصحية.
ويشكل السكان السعوديون ما نسبته ٧٢,٩ في المائة من إجمالي عدد السكان، منهم ٥٠,١ في المائة ذكور، و٤٩,٩في المائة إناث.
فيما يصل عدد السكان غير السعوديين إلى حوالي ستة ملايين نسمة بنسبة ٢٧,١ في المائة من إجمالي السكان، منهم ٦٩,٥ في المائة ذكور، والباقي إناث.
وترجع زيادة السكان غير السعوديين إلى تدفق العمالة الأجنبية على مشروعات التنمية في البلاد، فقد عمدت السعودية إلى استخدام عائدات النفط في تطوير الخدمات العامة وبناء المرافقالأساسية، ولذا استقدمت أعدادا كبيرة من العمال والحرفيين من الخارج.

لمهن الرئيسية والنشاط الاقتصادي

تتوزع قوة العمل السعودية بصفة رئيسية في ثلاثة قطاعات من المهن:
الخدمات ، وهي الأعلى بنسبة ٢٨,٦٩ في المائة، ثم المهن الفنية والعلمية بنسبة ٢٧,٩٨ في المائة، وأخيرا المهن الإدارية، وهي الأدنى بنسبة ٣,٥٦ في المائة.
ونوعيا، تتركز النساء قوة العمل السعودية في المهن الفنية والعلمية.
أما قوة العمل غير السعودية فتتركز في قطاع الإنتاج والتشييد بنسبة ٤١,٠٧ في المائة، ثم قطاع الخدمات، وتأتي المهن الإداريةالأدنى بنسبة ١,١٤ في المائة.
ووفقا للنشاط الاقتصادي، تتركز القوة العاملة السعودية في الأنشطة التالية تنازليا: الإدارة العامة، والتعليم.
أما القوة العاملة غير السعودية فتنشط في المجالات التالية تنازليا: تجارة الجملة والتجزئة، العاملون مع الأسر، وصيد الأسماك.

ينابر المقبل..سياحة إمارة دبي تشارك في عدد من المعارض العالمية

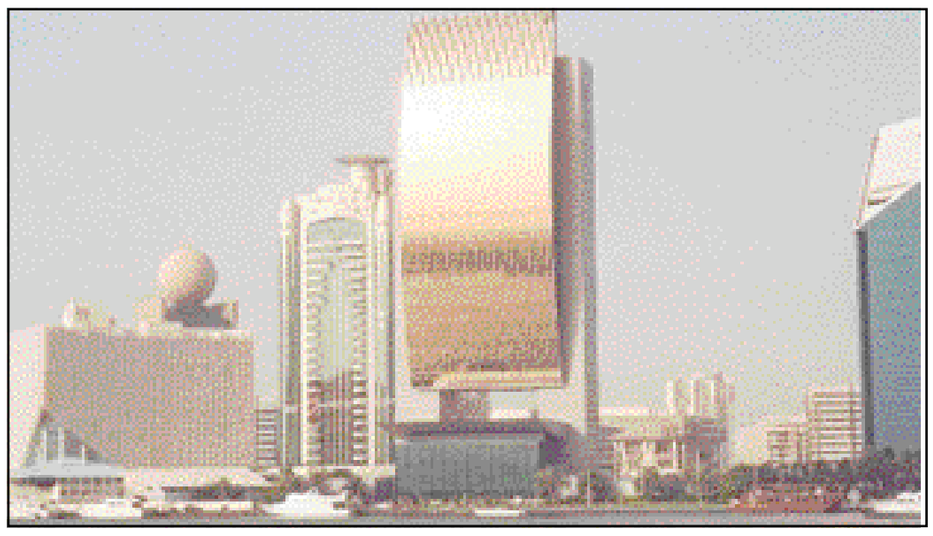

دبي /وام:
تشارك دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي خلال شهر يناير المقبل في ستة معارض عالمية.
وقال خليفة علي بوعميم مدير الترويج الخارجي إن المعارض التي تشارك فيها الدائرة هي معرض(ريزيليف) الذي يقام خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ يناير القادم في العاصمة النرويجية أوسلو ومعرض (فيرين) الذي يقام خلال نفس الفترة في العاصمة النمساوية فيينا..ثم معرض (متكا) الذي يقام خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ يناير المقبل في العاصمة الفنلندية هلسنكي.
وأشار إلى إن الدائرة تشارك أيضاً في معرض(فيسبو) خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ من يناير القادم ويقام في مدينة زيورخ/ السويسرية ومعرض السياحة التركي في دورته السابعة والذي تشارك فيه الدائرة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير القادم في مدينة اسطنبول.كما تشارك في معرض(فيتور) والذي يقام خلال الفترة من ٣١ يناير وحتى ٤ فبراير القادمين في العاصمة الأسبانية مدريد .
واضاف ان المشاركة في هذه المعارض خلال شهر واحد تمثل بداية قوية لدائرة السياحة في الأسواق السياحية العالمية حيث من المتوقع أن تساهم هذه المشاركة القوية في زيادة عدد السياح من هذه الأسواق .

تنفيذ الخطة الخمسية الصحية السابعة بشمال الباطنة في سلطنة عمان

صحار /العمانية:
نظمت المديرية العامة للخدمات الصحية بمنطقة شمال الباطنة أمس حلقة عمل حول آلية متابعة الخطة الخمسية الصحية السابعة للمنطقة وذلك برعاية محمد بن علي الشيزاوي المستشار بالمديرية.
وتناولت الحلقة عدة مواضيع منها التوجهات الرئيسية والأولويات والإستراتيجيات الهامة للخطة والتي قدمها الدكتور مؤنس الششتاوي خبير التخطيط بوزارة الصحة وقدم الدكتور حسن البناء الخبير بدائرة التخطيط والتدريب بالمديرية ورقة عمل حول آلية متابعة وتنفيذ الخطة فيما قدم الدكتور مدحت سعيد أخصائي الجودة بالمنطقة ورقة عمل حول آليات متابعة مجال ضمان وتحسين جودة الخدمات الصحية وسلامة المرضى.
شارك في الحلقة أكثر من خمسين من مديري ومشرفي الدوائر بالمديرية ومديري ومديرات الخدمات الصحية بالمنطقة ومشرفي الخدمات الصحية والأطباء المسؤولين ومقرري مجالات الخطة الخمسية.

أخبار مجلس التعاون

المجلس البلدي الكويتي يدعو إلى إنشاء مجالس بلدية في جميع المحافظات الست

الكويت /كونا:
دعا رئيس المجلس البلدي الكويتي عبدالرحمن الحميدان أمس إلى إنشاء مجالس بلدية في محافظات الكويت الست على ان تكون العضوية فيها بالانتخاب المباشر والتعيين وتوكل إليهم مهمة النظر في المواضيع التي تخص المحافظة.
وقال ان السبيل الأمثل للقضاء على الفساد الموجود في بلدية الكويت لن يتأتى وفقا للقانون الحالي لبلدية الكويت ٥/٢٠٠٥ بل بتغيير العمل بالنظام الحالي والاستعاضة عنه بقانون جديد تكون ابرز ملامحه إنشاء مجالس بلدية في كل محافظة على ان يكون أعضاؤه المنتخبون والمعينون من أبناء المحافظة لأنهم الادرى بشؤونها .
وأكد أهمية تعديل قانون البلدية نظرا لما تشهده البلاد من توسع على الأصعدة كافة وذلك بظهور المدن الجديدة وامتداد العمران وزيادة عدد السكان سواء من المواطنين او المقيمين ما يستدعي النظر في نظام البلدية المركزي الذي يتحكم فيه المجلس البلدي بجميع مناطق الكويت ومحافظاتها.

البنك الوطني الكويتي ..الآثار الموسمية والتخفيض المحتمل في انتاج اوبك يدعمان الاسعار

الكويت/كونا:
قال تقرير اقتصادي نشر أمس ان أسعار النفط شهدت زيادة ملحوظة في شهر ديسمبر الجاري حيث تجاوز متوسط الأسعار مستوى شهر نوفمبر الماضي بفارق ملموس .
وأوضح تقرير بنك الكويت الوطني حول (أسواق النفط وتطورات الميزانية) انه حسب اراء المحللين فان السبب في هذه الزيادة يعود الى القرار الذي اتخذته منظمة اوبك بخفض الانتاج بواقع ١,٢مليون برميل يوميا ابتداء من شهر نوفمبر الماضي في محاولة لوقف تدهور الاسعار .
واضاف ان اخرين يرون ان هذه التطورات ذات طبيعة مؤقتة وجاءت نتيجة لتطورات التي شهدها نشاط التكرير .
واشار الى ان ضعف الطلب العالمي على النفط يبقى العامل الاساس وراء حالة التراخي التي تشهدها الاسواق ما ينعكس سلبا على الاسعار .
واوضح ان قلق اوبك حول تنامي المخزونات تزايد اثر قرارها الاخير في ديسمبر الجاري مشيرا الى ان العوامل التي ساهمت في زيادة الأسعار في هذا الشهر هي زيادة الطلب الموسمي مع حلول موسم الشتاء في شمال العالم .
وجاء في التقرير ان حصة الكويت المقررة في الانتاج بلغت ٢,٢٥مليون برميل يوميا وان قرارات اوبك الاخيرة الداعية الى خفض الانتاج يتوقع ان ينجم عنها تخفيض اضافي في انتاج المنظمة في الربع الرابع من العام الحالي وفي عام ٢٠٠٧ . وقال ان توقيت هذا التخفيض وحجمه سيبقيان مرهونين بتطور السوق النفطي .

ندوة تعريفية حول مشروع الأرشيف الوطني في سلطنة عمان

مسقط /العمانية:
عقدت أمس بمبنى وزارة الاقتصاد الوطني ندوة تعريفية حول مشروع الأرشيف الوطني وذلك تحت رعاية معالي محمد بن ناصر الخصيبي أمين عام وزارة الاقتصاد الوطني.
تحدث في الندوة الدكتور المنصف الفخفاخ مستشار الأرشيف الوطني بوزارة التراث والثقافة الذي بدأ بالتعريف بمشروع الأرشيف الوطني وأهميته الوطنية وأهم خاصيات نظام إدارة الوثائق والأرشيف ومكوناته والفوائد من أحكام إدارة الوثائق موضحا بان هذا النظام يستهدف في المقام الأول مساعدة منشئي ومستعملي الوثائق لتيسير استخدامها والرجوع إليها كما يمكنهم من انتقاء الوثائق الجديرة بالحفظ الدائم وينطبق ذلك على الوثائق التقليدية والالكترونية.
وأكد المحاضر خلال الندوة ان ما سيتحقق على صعيد حفظ الوثائق والعناية بها سيجرى وفق إليه مؤسسية ومنهجية علمية يعكس الاهتمام والدعم اللامحدود الذي يحظى به مشروع الأرشيف الوطني على المستوى التنظيمي والمادي والفني والقانوني وعبر مختلف الخطوات التي تتخذ للعناية بالرصيد الوثائقي.
حضر الندوة سعادة الشيخ الدكتور عبدالملك بن عبدالله الهنائي وكيل وزارة الاقتصاد الوطني للشئون الاقتصادية وسعادة الشيخ الفضل بن محمد الحارثي وكيل الوزارة لشئون التنمية وعدد من كبار المسؤولين.

أخي المكلَّف :
أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواءً كنت تقوم ببيع سلع أو تأدية خدمات
مصلحة الضرائب/ تلفون : ٥٠٧٢٨٠ فاكس : ٢٤٩٨١٤